AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Al-Hikmah International Journal for Islamic Studies & Human Sciences
E-ISSN: 2637-0581

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية
العدد 7، الرقم 2، مايو 2024
E-ISSN: 2637-0581

أثر المسرعات الحكومية في ارتفاع نسبة الطلاق بدولة الإمارات العربية المتحدة
The impact of government accelerators on the high divorce rate in the United Arab Emirates

Hessa Ahmed Juma Alblooshi حصه أحمد جمعه البلوشي
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)
hhaajjaa1977@gmail.com

Ahmad Wifaq bin Mokhtar أحمد وفاق بن مختار
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)
wifaq@usim.edu.m

Article Progress

Received: 19 Feb 2024
Revised: 31 Mar 2024
Accepted: 15 May 2024

* Corresponding Authors:

Hessa Ahmed Juma Alblooshi

E-mail: *hhaajjaa1977@gmail.com*

ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى الكشف عن أثر المسرعات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة في ارتفاع نسبة الطلاق بين العائلات الإماراتية، كما تهدف الدراسة إلى فحص أهم الدوافع والأسباب المؤدية لإرتفاع نسبة الطلاق في المجتمع الإماراتي، في ظل المسرعات الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة، والآثار المترتبة على إرتفاع تلك الظاهرة بين العائلات الإماراتية. وقد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليل في جانبة النظري. وإعتمدت الدراسة في جمع المعلومات وإستخلاص النتائج على أداة (المقابلة)، وتتكون أفراد عينة البحث الذين جرى معهم المقابلة من (10) حالات من المطلقات، وقد اتسمت العينة أنها (عينة عمدية غير عشوائية) من أجل التوصل إلى نتائج موثوقة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه أثر عمل المرأة الإماراتية في ظل المسرعات الحكومية على زيادة مظاهر التفكك الأسري، وزيادة نسبة الطلاق، لعدم تكيف العلاقات الأسرية وعدم تأقلمها للتغير الذي طرأ على أدوار أعضاء الاسرة وعلى مراكزهم. فلم يعد الطلاق يهم المرأة العاملة ولا يشكل أية عقبة تجاهها كما كان في السابق، كما بينت أنه ظل نجاح المرأة العاملة في ظِل المسرعات الحكومية ينجم عنه مشكلات أسرية مختلفة ناتج عن خروج الزوجة وخاصة الأم من المنزل للعمل، وهذه المشكلات تنعكس على الأبناء والزوج مما يؤثر

على الإستقرار الأسري، واتضح أن زيادة قدرة المرأة على الكسب هي نتيجة لارتفاع معدلات الطلاق، كما بينت النتائج أن إرتفاع المستوى التعليمي سببا في رغبة المرأة في استقلالها في حياتها حتى لا تعرقلها القيود الأسرية في إستكمال مسيرة نجاحها المهني. وبينت نتائج الدراسة أن النساء اللاتي حصلن على ترقيات كن أكثر عرضة للطلاق مقارنة بزملائهن الأقل في الدرجة الوظيفية، وعليه اتضح أن الاستثمار في عمل المرأة يزيد رغبتها في العمل ويحد من رغبتها في الزواج مرة أخرى. وقد أوصت الدراسة ضرورة دراسة الأسباب المؤدية إلى زيادة حالات الطلاق، وضرورة تكاتف مؤسسات الدولة كافة، خصوصاً وسائل الإعلام المختلفة، للتعاون معاً في توعية أفراد المجتمع بالآثار السلبية للطلاق.

الكلمات المفتاحية: المسرعات الحكومية، المرأة العاملة، العائلات الإماراتية، نسبة الطلاق، دولة الإمارات.

ABSTRACT

This paper aims to look into the impact of government accelerators in the United Arab Emirates with regards to the increase in the divorce rate among Emirati families. The study also aims to examine the main causes leading to the increase in the divorce rate in Emirati society, in light of government accelerators in the United Arab Emirates, and the effects of this phenoninal increase among Emirati families. The study relied on the descriptive analysis method in its theoretical aspect. In collecting information and drawing conclusions, the study relied on the (interview) tool. It samples individuals who were interviewed consisted of 10 cases of divorced women. The sample was characterized as (a non-random, intentional sample) in order to reach reliable results. The main findings of this study is that the impact of Emirati women's work under government accelerators on the family break up, and increasing the divorce rate, due to the lack of adaptation of family relations and their failure to adapt to the change that occurred in the roles and positions of family members. Divorce is no longer concerns of working women and is not considered as any obstacle to them as it was in the past. She also showed that the success of working women under government accelerators lead to various family problems with regards to the wife, especially the mother, leaving the home to work, and these problems affect the

children and husband, and also affect the family stability, it became clear that women's increased ability to earn is a result of high divorce rates. The study also shows that the high educational level is a reason for women's desire for independence in their lives so that family restrictions do not hinder them in completing their professional success path. The study also shows that women who receive promotions were more likely to divorce compared to their colleagues who were lower in job grade. Therefore, it became clear that investing in a woman's career increases her desire to work and reduces her desire to marry again. The study recommends the need to study the reasons leading to an increase in divorce cases, and the need for all state institutions to join forces, especially the various media outlets, to cooperate together in educating members of society about the negative effects of divorce.

Keywords: government accelerators, working class woman, Emirati families, divorce rate, the UAE.

المقدمة

تشكل المرأة الإماراتية حجر الأساس في بنية المجتمع الإماراتي وتركيبته السكانية، كما ينظر إلى المرأة الإماراتية على أنها عامل مؤثر للغاية في البناء الفكري لمجتمعها لذا حظيت المرأة الإماراتية بإهتمام ورعاية ودعم مالي ومعنوي، في عهد المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، طيب الله ثراه، استناداً إلى أُسس وأنظمة قانونية ضمنت حصولها على حقوقها كاملة.

وعملت مؤسسات الدولة، في ظل قيادة المغفور له الشيخ خليفة بن زايد، على تقديم مجموعة من الخدمات تكفل حماية المرأة، وحصولها على حقوقها، بدءاً من لحظة الولادة عبر هيئات حماية حقوق الطفل، حتى عمر الشيخوخة المرعي في دولة الإمارات بنظام متكامل من الرعاية الصحية والدعم الاجتماعي والاقتصادي. فالمسرعات الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة التي تشارك فيها الوزارات والمؤسسات الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص تعد خطوة إيجابية نحو استشراف مستقبل المرأة الإماراتية. لذلك قد أُطلقت في عهد المغفور له الشيخ خليفة بن زايد، طيب الله ثراه، الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2015-2021 في 8 مارس عام 2015، التي وفرت إطار عمل للقطاعين الحكومي والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني،

لوضع خطط وبرامج عمل تسهم في جعل دولة الإمارات في مصاف الدول الأكثر تقدماً في مجال تمكين المرأة وريادتها (الكربي، 2017: 113).

وانطلاقا من توجهات دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الإسهام المستمر في المسرعات الحوكمية المعنية بإعلاء شأن المرأة الإماراتية وتمكينها وتعزيز مكانتها ودورها الوطني، حتى تشارك بفعالية في مسيرة الدولة نحو الريادة والمكانة التي تليق بها في المحافل الدولية، وفي نفس الوقت تحقيق الرفاه الإجتماعي وتوفير الحياة الآمنة الكريمة، وتقوية النسيج الإجتماعي الأسري، وتقليل حالات الطلاق والتوصل لاسبابها ودوافعها الكامنة، لذلك إهتمت دراستنا الحالية في الكشف عن أثر المسرعات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة في ارتفاع نسبة الطلاق بين العائلات الإماراتية.

مشكلة الدراسة

بالرغم من أن الإحصائيات الدولية تشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل الصدارة بين دول الشرق الأوسط عندما يتعلق الأمر بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في ظل المسرعات الحكومية، إلا أن حال النساء الإماراتيات يُظهر واقعاً آخر، وهو انتشار الطلاق بين الأسر الإماراتية.

فقد بات الطلاق مشكلة تؤرق المجتمع الإماراتي وتزداد مع زخم الحياة المتصاعد حيث ارتفاع نسبة الطلاق بالدولة بين المواطنين (مواطن ومواطنة)، (مواطن غير مواطنة)، في ارتفاع مما يسبب قلقا نحو مستقبل الأسرة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث بلغت نسبة الطلاق في إمارة أبوظبي في نهاية عام 2020م 30% تقريباً، وفي إمارة دبي بنسبة 29%، وفي إمارة رأس الخيمة ما نسبته 35%، إمارة أم القيوين بنسبة 28%.

ووفقا لتقارير الصحف المحلية، تعتبر معدلات الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة هي من بين أعلى المعدلات في المنطقة. حيث ان نسبة حالات الطلاق تشير الى 37% في دولة الامارات بينما تصل في البحرين إلى 34% وفي السعودية إلى 30% وفي

الكويت إلى 29% ورغم عدم دقة هذه الإحصاءات أو ربما ضعف علميتها من خلال اختلاف هذه النسبة في الدراسات الاحصائية، إلا ان كل الدلائل تؤكد بروز هذه الظاهرة على السطح خلال السنوات الماضية. وتعزى أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في البلاد إلى تمكين المرأة في دولة الامارات، ومواقع التواصل الاجتماعي والإنفتاح الذي يسهم في تكوين صورة مختلفة عن مفهوم الزواج – وتغير الأجيال ورسم توقعات غير واقعية، بالإضافة الى الأعباء المالية أو تراكم الديون الناتجة بسبب تقنيات العصر – الطلبات غير الأساسية في ظل التكنولوجيا كالسفر للسياحه – طلب الزوجه للماركات العالميه، عمليات التجميل.

وتؤكد بعض الدراسات أن هناك أسبابًا عامة ورئيسية تؤدي إلى إزدياد ظاهرة الطلاق خاصة لدى المرأة العاملة، حيث بيّنت دراسة أجرتها الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بعنوان "احتياجات المرأة العاملة في القطاع الحكومي"، أن 16% نسبة المطلقات بسبب عملهن، في عينة عشوائية ضمت 7876 امرأة عاملة، بينهن 96% مواطنات، لأسباب تتعلق بطول ساعات العمل، واختلاف أوقات إجازات الزوجين، وأخرى تعود إلى بيئة العمل. كما قدّرت المستشارة الأسرية والباحثة الاجتماعية المتخصصة في التأهيل الأسري موزة القبيسي، وفق ما يعرض عليها من قضايا، أن 70 إلى 80% من حالات الطلاق تقع بين الزوجات العاملات (مركز الإحصاء، 2023)، كما أكدت أيضا أكدت الأستاذة الدكتورة موزة غباش – رئيسة رواق عوشة بنت حسين الثقافي، ورئيسة مجلس أمناء جائزة شمسة بنت سهيل للنساء المبدعات — أن شعور المرأة الإماراتية بالإستقلالية واحد من أهم أسباب الطلاق في المجتمع الإماراتي، وذلك نتيجة للحقوق التي حصلت عليها المرأة الإماراتية التي جعلتها تشعر انها تستطيع العيش بعيدا عن الرجل. حيث ازدادت حالات الطلاق، الأمر الذي يجعلنا ندق ناقوس الخطر حول هذه الظاهرة في المجتمع الإماراتي. لذا تكمن مشكلة الدراسة حول ظاهرة الطلاق المنتشرة في المجتمع في الإماراتي، وما إذا كانت المسرعات الحكومية سببا رئيسيّا لحدوثها، ومن هنا يمكن صياغة التساؤل الرئيس لمشكلة الدراسة، هل أصبحت المسرعات الحكومية سببًا رئيسيًا في إرتفاع نسبة الطلاق في المجتمع الإماراتي؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الكشف عن أثر المسرعات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة في ارتفاع نسبة الطلاق بين العائلات الإماراتية، من خلال ما يلي:

1. دراسة ماهية المسرعات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتأثيرها على تحقيق الإستقرار والتنمية في المجتمع الاماراتي.
2. التعرف على مدى إرتباط المسرعات الحكومية المتعلقة بشؤون المرأة الإمارتية بإرتفاع نسبة الطلاق في المجتمع الإماراتي.

تساؤلات الدراسة

يتفرع من مشكلة واهداف الدراسة أسئلة الدراسة التالية:

1. ماهية المسرعات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة وبيان تأثيرها على تحقيق الإستقرار والتنمية في المجتمع الاماراتي؟
2. ما مدى إرتباط المسرعات الحكومية المتعلقة بشؤون المرأة الإمارتية بإرتفاع نسبة الطلاق في المجتمع الإماراتي؟

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية موضوع الطلاق لما له من أثر كبير في إستقرار الأسرة الإماراتية، وزعزعة النسيج الإماراتي في ظل المسرعات الحكومية التي تعمل بشكل مستمر نحو دعم مسيرة تمكين المرأة وريادة المرأة في الدولة. كما تهتم الدراسة بالتعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى إرتفاع نسبة الطلاق التي تقودنا إلى الوصول إلى الحلول العلمية لعلاج تلك الظاهرة في المجتمع الإماراتي.

أيضا تكمن أهمية الدراسة في المساهمة العلمية في الوقوف على أهم طرق التكيف مع كافة متغيرات الحياة العصريه، مما يجعل المجتمع الإماراتي في حاجة مستمر إلى إقتراح

المبادرات والأدوات الحديثة والأساليب المساهمة في تفعيل دور الإرشاد الأسري للحد من الأزمات العائلية في المجتمع الإماراتي، وأيضًا وضع الحلول المنطقية في التي تكفل حماية حقوق المرأة وتمكنها من إشباع إحتياجات الأسرة لها.

الدراسات السابقة

مقال (موسى، 2022)، بعنوان: "الشيخ زايد إهتمامه بشؤون الزواج"، سلط المقال الضوء على موضوع بعنوان الشيخ زايد... اهتمامه بشؤون الزواج. استعرض المقال اهتمام الوالد زايد رحمه الله بقضايا المجتمع وشؤون الأسرة الإماراتية؛ معالجًا بحكمته وأبوته جميع الظواهر السلبية الطارئة على مجتمع الإمارات، ووضع الحلول المناسبة لها من منظور قريب وآخر بعيد المدى. وأوضح إصداره القانون الاتحادي رقم (46 لسنة 1992) القاضي بتأسيس صندوق الزواج لتحقيق مجموعة من الأهداف منها، تذليل الصعاب أمام الشباب للوصول إلى زواج ميسر، والحد من ظاهرة العنوسة وآثارها في المجتمع، وإيجاد الحلول للحد من ظاهرة الطلاق الناجم عن الزواج غير المدروس. واختتم المقال بالإشارة إلى اتخاذ الشيخ زايد مجموعة من الإجراءات لتيسير سبل الزواج على المواطنين، وأصدراه توجيهات إلى الحكومة بإنشاء صندوق للزواج ترعاه الحكومة وتهتم به؛ لتقديم المساعدة للراغبين في الزواج، كما أوصى المواطنين بعدم المغالاة في المهور وتكاليف الزواج. أما ما أضافته هذه الدراسة الحالية هو إقتراح الحلول وطرح المبادرات التي تحد من ظاهرة الطلاق، وما يترتب عليه من نتائج تؤثر في بنية المجتمع الإماراتي، وكيفية تأثير هذه المقترحات في التكيف مع المسرعات الحكومية والمتغيرات المتسارعة في دولة الإمارات التي تطمح دوما إلى الريادة والعالمية بقيادة أبنائها وبناتها، وقد لاحظنا مما سبق ما أوصى به الشيخ زايد رحمه الله في الحد من ظاهرة الطلاق، وأهمية تذليل المشكلات ونشر الوعي بين العائلات الإماراتية، لتعزيز النسيج الإماراتي وتقوية أواصره.

دراسة (العنزي، 2022)، بعنوان: "عمل المرأة السعودية في القطاع العسكري وأثره على الإستقرار الأسري – دراسة تطبيقية على النساء العاملات في الجوازات في محافظة الخفجي"، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر العمل العسكري على الأستقرار الأسري لدى المرأة السعودية العاملة في القطاع العسكري، وإعتمدت الدراسة على منهج المسح الإجتماعي كمنهج للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (24) من الموظفات بقطاع الجوازات بمحافظة الخفجي بالمملكة العربية السعودية، وقد إعتمدت الدراسة على الإستبانة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود أثر للعمل العسكري على الإستقرار الأسري لدى المرأة السعودية العاملة في القطاع العسكري، وأن أثر كل نمط العمل وطبيعة العمل كانت متوسطة، كما جاءت نسبة موافقة عينة الدراسة على محور المشكلات التي تواجه المرأة في العمل العسكري بدرجة موافقة متوسطة التي تشير إلى تقارب إستجابات أفراد العينة حول المشكلات التي تواجه المرأة في العمل العسكري التي تسهم في إحداث التغييرات الجوهرية في إستقرار الأسرة، كما أكدت الدراسة على أن معظم النساء العاملات لا يشاركن عائلتهن اللقاءات والجلسات الحوارية داخل الأسرة، كما أثر عملهن على تحقيق الإستقرار والتوازن بين دورها كإمرأة عاملة ودورها كزوجة داخل الأسرة، وأن بعض النساء يحتجن إلى مربية للأطفال والبعض الآخر يحاولن الموائمة بين إحتياجات المنزل وعملهن. وتتميز دراستنا الحالية بالتركيزعلى المرأة الإماراتية، ودمجها في الخطط الإستراتيجية لتنمية الإمارات ومسرعات العمل الحكومي، وبالتالي التركيز على تأثير المسرعات الحكومية على ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع الإماراتي، ومبادرات الدولة في تقديم الحلول التي تمهد لخفض معدلات الطلاق.

دراسة (المحرزي، 2020م) بعنوان: " دراسة ميدانية عن الطلاق وآثارها على المطلقة"، تهدف هذه الدراسة الميدانية الى معرفة خلفية الطلاق وأسبابها وما يترتب عليها، وكيفية التعامل معها من وجهة نظر الفرد الذي تعرض لتجربة حقيقية للطلاق وارتباطاتها المتعددة بالكثير من المؤثرات سواء كانت العادات والتقاليد الاجتماعية أو طبيعة العلاقة

الثنائية أو الأسباب النفسية التربوية أو المادية وغيرها. والوقوف على التغيرات الاجتماعية إزاء هذه المشكلة. وقد اتبعت الدراسة أسلوب دراسة الحالة عن طريق المقابلة الشخصية بقسم التوجيه الأسرى للنساء اللواتي حصلن على حكم الطلاق بالمحكمة، كما تم توزيع بعض الاستبيان على شريحة أخرى متعددة سواء عن طريق التسليم الشخصي أو عبر موقع الإنترنت والبريد الإلكتروني، وكان عدد الحالات التي تم اللقاء معهن (200) حالة من أصل 277 استمارة تم توزيعها ولم يصل منها سوى العدد التي تم ذكره آنفا، كما تم الاستعانة بالمعلومات المتوفرة من خلال سجلات الأحوال الشخصية بالمحكمة لعام 2003 م، وقد توصلت الدراسة إلى أن التغير في المفاهيم الاجتماعية والعادات وكذلك في قانون الأحوال الشخصية يحتاج الى وقت وجهد كبيرين، فالنساء يشعرن باجحاف هذه العادات والقوانين لحقوقهن الاجتماعية، والرجال يشعرون بالتهديد من هذه الفكرة "فكرة التغيير" لأنهم يعتبرون ذلك إعتداء على حقوقهم التي منحها المجتمع والدين وثقافة التنشة الاجتماعية لهم.

دراسة (Murat, 2020) بعنوان: " العلاقة بين عمل المرأة والطلاق دراسة تجريبية في تركيا"، "The Relationship between Women's Employment and Divorce An Empirical Analysis on Turkey" ،: تهدف الدراسة إلى دراسة العلاقة بين عمل المرأة التركية ووقوع الطلاق، حيث تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في الأدبيات من خلال تضمين متغير توظيف الإناث حسب الحالة الاجتماعية وقد إتبعت الدراسة المنهج التجريبي، لهذا السبب قد تم تحليل العلاقات بين الموظفات المتزوجات والمطلقات والطلاق في تركيا باختبارات الاندماج المشترك للفترة 1988-2013. ووفقًا للنتائج التجريبية للدراسة التي تم الحصول عليها، لا توجد علاقة طويلة الأمد من عدد النساء المتزوجات إلى عدد حالات الطلاق، ومن ناحية أخرى، هناك علاقة إيجابية بين عدد المطلقات وعدد النساء العاملات المطلقات. وقد إختلفت

الدراسة الحالية أنها تناولت المجتمع الإماراتي بصفة خاصة وتأثير مسرعات الأعمال الحكومية الإمارتي على حدوث الطلاق وإرتفاع نسبته في المجتمع الإماراتي.

دراسة (عبد الله، 2019)، بعنوان: "ارتفاع نسبة الطلاق في الخليج دراسة فقهية تحليلية"، حيث هدفت الدراسة إلى التطرق إلى ظاهرة الطلاق التي تفشت بشكل كبير في المجتمعات العربية الحديثة، كما تطرقت الدراسة إلى الحكمة الإلهية التي شرع الله سبحانه وتعالى الطلاق من اجلها عند إستحالة الحياة بين الزوجين، وأهم الأسباب التي أدت إلى إزدياد حالات الطلاق في الخليج والآثار المترتبة عليه، وقد توصلت الدراسة إلى أن حالات الطلاق زادت وبشكل غير طبيعي في السنوات الأخيرة بسبب مواقع التواصل الإجتماعي، والمعيشة والأوضاع الإقتصادية، وعدم التوافق الفكري والثقافي بين الزوجين، كما طرحت الدراسة العديد من التوصيات التي تسهم في معالجة ظاهرة الطلاق ومن أهمها إنشاء مكاتب صحية داخل المحاكم الشرعية للكشف عن الراغبين في الزواج قبل عقده، وبذلك تقل وتكاد تختفي حالات الطلاق، بالإضافة إلى سعي الجهات الرسمية والأهلية للوقوف على أهم أسباب إرتفاع ظاهرة الطلاق بين دول الخليج العربي، وإيجاد الحلول المناسبة لها. وقد تميز هذا البحث الحالي بدراسة أثر المسرعات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة على إرتفاع نسبة الطلاق بين النسيج الإماراتي، والتركيز على أهتمام الدولة بمشاركة وتمكين المرأة الإماراتية وريادتها في العمل الحكومي، وإتاحة كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها.

دراسة (البني، والحوراني 2019)، بعنوان: "عمل المرأة الإماراتية وأثره في الاستقرار الأسري: دراسة مقارنة بين عينتين من النساء العاملات وغير العاملات"، هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين المرأة العاملة وأثرها على الاستقرار الأسري. ودراسة العناصر المستقرة للأسرة وعلاقة الزوجة بزوجها، وعلاقتها بأبنائها، ورضاها عن أسرتها ومكانتها الاجتماعية، وقدرتها على تحقيق أهدافها وتأكيد الذات في مجتمعها، وقارنت الدراسة بين عينتين متساويتين من النساء العاملات وغير العاملات لمقارنة نتائج

التحليل الإحصائي وما إذا كان للعمل أثر سلبي أو إيجابي على الاستقرار الأسري. واعتمدت الدراسة على منهج المسح بإستخدام استبيان أداة جمع البيانات ومن ثم تحليل النتائج وتوزيعها على مجتمع الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن عمل المرأة لا يؤثر سلباً على علاقتها بزوجها أو أطفالها. كما كانت معظم مؤشرات القياس إيجابية، مما يدل على أن عمل المرأة يزيد من وعيها بمتطلبات المنزل واحتياجات أسرتها. وأظهرت النتائج أن المرأة الإماراتية حققت الكثير من النجاحات في ظل القيادة الرشيدة لحكام دولة الإمارات العربية المتحدة، وأظهرت النتائج ارتفاع مستوى تعليم المرأة الإماراتية، وحرصها على المشاركة في العمل المجتمعي، وجهودها في رفع المستوى العلمي والثقافي، والقيام بواجباتها تجاه أسرتها ومجتمعها، وبالتالي اكتساب مزيد من الرؤية والريادة في مختلف المجالات. وتميزت دراستنا الحالية أنها تركز على الأسباب التي أدت بالمرأة العاملة إلى الطلاق، كما ركزت على العوامل المؤدية للطلاق وخاصة في ظل تمكين المرأة وريادتها في مسرعات العمل الحكومي الإماراتي.

دراسة الفارس، (2021)، بعنوان: "تعدد أدوار المرأة العاملة ومدى قدرتها على التكيف: دراسة ميدانية في مديرية زراعة الغاب – حماه" تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قدرة المرأة العاملة على التكيف في ظل تعدد الأدوار الإجتماعية المختلفة التي تقوم بها، وكيف يمكن أن يتأثر هذا التكيف في ظروف وعوامل كالتعلم وعدد الأطفال في الأسرة والمستوى التعليمي للزوج وتعاونه مع زوجته، ونمط الأسرة الممتدة أو النووية، وقد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وإعتمدت الدراسة على الإستبانة، وبلغت عينة الدراسة 200 عاملة في منطقة الغاب، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المرأة تعاني بشكل عام من بعض الصعوبات في التكيف أثناء تأديتها عدة أدوار إجتماعية، وتزداد الصعوبة على التكيف كلما زادت ساعات العمل خارج المنزل وتخف كلما قلت وكلما فهم الرجل لأدوار زوجته العاملة وتعاون معها للتكيف، وكلما ارتفع المستوى التعلمي للمرأة تقل الصعوبات التي قد تواجهها، وكلما زاد عدد أطفالها زادت صعوبة التكيف، كما توصلت نتائج الدراسة إلى ضرورة الإستفادة من وسائل التواصل الإجتماعي والإعلامي في إعادة

النظر في مشاركة الرجل والمرأة في الأعمال المشتركة لصالح الأسرة. وقد أضافت الدراسة الحالية أنها ركزت على دولة الإمارات كدولة تقود المجتمع للإندماج في كافة المتغيرات في ظل مسرعات الأعمال الحكومية، وتمكين المرأة ودعمها في كافة القطاعات، مع طرح المبادرات والبرامج والحلول الرامية إلى ترابط النسيج الإجتماعي وعلاج كافة المشكلات التي تزعزه وتؤدي الى تفككه.

مصطلحات الدراسة

- **المسرعات الحكومية:** هي مبادرة حكومية أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في أكتوبر عام 2016، لتكون منصّة للتعاون والعمل المشترك بين الجهات الحكومية في الدولة بهدف البحث عن حلول للتحديات وتحقيق الأهداف الطموحة خلال فترات زمنية قصيرة، كما تركّز المسرعات الحكومية على تسريع تنفيذ البرامج الاستراتيجية، ووضع السياسات والقواعد التنظيمية، وتحسين تقديم الخدمات الحكومية (البوابة الرسمية الإلكترونية لوزارة شؤون مجلس الوزراء – المسرعات الحكومية).
- **الطلاق:** يعرف الطلاق إجماعا عند فقهاء الشريعة الإسلامية، أنه حل عقد النكاح أو بعضه بلفظ صريح، كقول كلمة الطلاق أو السراح أوالفراق، وإنفصال الزوجين عن بعضهما البعض، وهو نطق الزوج العاقل السليم دون إكراه يمين الطلاق أمام زوجته في حضورها أو غيابها أو أمام القاضي ضمن شروط الشريعة الإسلامية (عبد الله، 2019).

الإطار النظري

مفهوم المُسرّعات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

هي مبادرة حكومية أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في أكتوبر عام 2016، لتكون منصّة للتعاون والعمل

المشترك بين الجهات الحكومية في الدولة بهدف البحث عن حلول للتحديات وتحقيق الأهداف الطموحة خلال فترات زمنية قصيرة، كما تركّز المسرّعات الحكومية على تسريع تنفيذ البرامج الاستراتيجية، ووضع السياسات والقواعد التنظيمية، وتحسين تقديم الخدمات الحكومية (البوابة الرسمية الإلكترونية لوزارة شؤون مجلس الوزراء – المسرعات الحكومية).

وتعتبر المسرّعات الحكومية آلية عمل مستقبلية، تضم فرق عمل مشتركة من موظفي الحكومة والقطاعين الخاص والأكاديمي، ويتركز عملها في القطاعات الرئيسة، وتعمل في مكان واحد وتحت مظلة واحدة لرفع وتيرة تحقيق الأجندة الوطنية، وتسريع تنفيذ مشروعات الحكومة الاستراتيجية، من خلال مساحات مخصصة ومبتكرة ستعمل فيها فرق عمل مشتركة تحت إشراف نخبة من المدربين والمشرفين والكفاءات العالمية، لتقديم برامج مكثفة في مُدد قصيرة. (الإمارات اليوم – سبتمبر، 2017).

كما تمثل المسرّعات برامج ومنظومات متكاملة تهدف لدعم رواد الأعمال والمبتكرين في تحويل أفكارهم ومشاريعهم الناشئة إلى شركات ذات قيمة تجارية والإسهام في نمو أعمال هذه الشركات (مؤسسة دبي المستقبل، 2016).

أثر المُسرّعات الحكومية في المجتمع الإماراتي:

تشكل تجربة دولة الإمارات في المسرّعات الحكومية الأولى من نوعها على مستوى العالم، التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" محورا لإهتمام العديد من الدول لما حققته من نتائج ملموسة في تطوير وتحديث العمل الحكومي، لتتحول خلال بضع سنوات من إطلاقها إلى نموذج عالمي فريد وتجربة جديرة بالدراسة والتحليل والمشاركة مع المهتمين من الحكومات (هارفرد، 2019). ويمكن أن نلخص تأثير المسرّعات الحكومية في المجتمع الإماراتي من خلال النقاط التالية.

1. **أثر إيجابي**: يبرز هذا الأثر من خلال منصة عمل الفرق الحكومية من مختلف الجهات في الدولة، لمعالجة التحديات وانجاز الأهداف الطموحة خلال مدد زمنية قصيرة (دليل اعداد قادة المستقبل، مبادرات الشيخ محمد بن راشد للإدارة الحكومية)، ويتضح الأثر الإيجابي للمسرعات الحكومية من خلال تحقيق التنمية المستدامة والتطوير الذاتي وأيضا توفير قاعدة بيانات موحدة يمكن لجميع الجهات الاستفادة منها في تقديم الخدمات والمنافع للاستفادة منها في تقديم الخدمة للمستحقين.
2. **أثر سلبي**: على الرغم من الجوانب الإيجابية التي تميزت بها المسرعات الحكومية الإماراتية، إلا أنه هناك العديد من التأثيرات السلبية خاصة لدى المرأة المتزوجة، ومن أهمها فقدان التوازن حيث قد يعاني الكثير من الموظفين المنتمين إلى فرق عمل المسرّعات الحكومية سواء كانوا رجالا أو نساء من مشكلة فقدان التوازن بين حياتهم المهنية والشخصية، حيث يعيش هؤلاء صراعا بين مسؤولات العمل والإلتزامات الشخصية، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء الوظيفية والشخصية، وقد يؤثر في نهاية المطاف سلبا على حياة الأفراد.

تمكين المرأة وريادتها في العمل الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

يعتبر التمكين من أكثر المفاهيم اعترافا بالمرأة كعنصر مهم من معناصر التنمية المجتمعية، إذ يسعى للقضاء على جميع مظاهر التمييز التي تتعرض لها المرأة، وبالرغم من الإختلاف في تحديد مجالات التمكين المختلفة، إلا أنه يصب في مفهوم القوة بإعتباره يحقق للمرأة القدرة على التحكم في ظروفها وفرصها، بالإضافة إلى قدرتها على ممارسة حقوقها في المشاركة والإختيار دون تمييز من الجنس الآخر (حسن، 2017).

فالتمكين يؤدي إلى إحساس المرأة بقيمتها، وبحقها في تحديد الخيارات المناسبة لها، وحقها في الوصول إلى الموارد، وضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه، كما يسمح التمكين للمرأة بإعادة صياغة علاقتها مع ذاتها، فنظرة المجتمع للمرأة المتعلمة أو المنتجة أو المالكة

تختلف عن نظرة المرأة الجاهلة أو العاطلة أو الفقيرة، وإذا تمكنت المرأة من إدراك ذاتها فإنها تستطيع إعادة ترتيب علاقتها مع المحيط الذي تعيش فيه، وإعادة صياغة الأدوار الإجتماعية مع الآخرين (الأب – الأخ – الزوج – الإبن) وتصحيح مسار العلاقة التقليدية بين هؤلاء وبين المرأة نحو علاقة أكثر إحتراما وإعتبارا لها (الدلجاوي، 2020).

وبناء عليه، تستهدف دولة الإمارات العربية المتحدة دعم الجهود الدولية الرامية لترسيخ التوازن بين الجنسين على مستوى العالم، بما يضمن تحقيق تقدم نوعي لحقوق ومكتسبات المرأة على كافة المستويات، تحقيقا للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلق بالتوازن بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، حيث تعتبر الإمارات من الدول الرائدة في صياغة وتبني هذه الأهداف التي تم الإعلان عنها عام 2015م (أجندة التنمية المستدامة، 2015).

وبالنظر إلى التحولات والمتغيّرات التي أصابت المجتمع الإماراتي نتيجة المسرعات الحكومية والحركة الاقتصادية التي عجت بها البلاد، فإن مشكلة الطلاق ليست فقط اجتماعية بل هي أيضًا هاجس وطني، مما يزيد من أعباء المشكلة على كافة مناحي الحياة في الدولة، فالتزايد في نسبة الطلاق خاصة بين الشباب الإماراتي يؤدي إلى تراجع في معدلات الخصوبة، وهذه أخطر المشكلات كون التركيبة السكانية في المجتمع الإماراتي الحديث معقدة وتعاني من خلل كبير (النقبي، 2008).

أبرز الأسباب التي أدت إلى إرتفاع نسبة الطلاق في المجتمع الإماراتي:

يعتبر الطلاق ظاهرة اجتماعية لها تأثيرات نفسية أكبر بكثير مما نعتقد، إذ يترك تلك الآثاره النفسية على أهم العناصر المكونة للمجتمع: الأب والأم والأبناء، حيث يرتبط الطلاق بالصراع بين الزوجين وعدم الإنسجام النفسي بينهما، وبعمل المرأة في كثير من الأحيان، وعدم قدرة الزوج على الإنفاق، كلها أسباب مؤدية إلى عدم إمكانية إستمرار الحياة الزوجية (السيد، 2015).

فالطلاق لا يكون وليد اللحظة بل يكون نتيجة تراكمات قديمة وحديثة نفسية وإجتماعية أثرت على تلك العوامل، تتزايد مع الضغوطات والأحداث الطارئة بعد الزواج التي لم تكن بحسبان الزوجين، وبالرغم من إختلاف هذه العوامل إلا أن أسباب الطلاق لا تختلف كثيرا من بيئة إلى أخرى، حيث تبقى ظاهرة الطلاق ظاهرة إنسانية لا ينفرد بها مجتمع دون الآخر، ولكن قد تكون هناك أسبابا رئيسية متصدرة في بعض المجتمعات، قدر تكون أسبابا ثانوية في مجتمعات أخرى، كذلك يتحكم بها عوامل سياسية وإقتصادية وجغرافية (أبو زنط، 2016).

ومن أهم الأسباب التي زادت من ظاهرة الطلاق في المجتمع الإماراتي هو عمل المرأة، فمن خلال عملها تشعر بأنها حققت استقلاليتها وزادت من مدخول الأسرة، فهي تشارك في راتب زوجها، وأنها على قدم المساواة معه، فهناك بعض النساء العاملات يعتقدن أن لهن الحرية الكاملة في إدارة وتصريف أمور المنزل من دون مشورة الزوج الأمر الذي يثير الخلاف بين الزوجين، فعليهن مراعاة ذلك والابتعاد عن المشاجرات والخلافات الزوجية التي يكون من نتائجها التفكك الأسري (عبد الله، 2019)، وعلى النقيض، فالبعض الآخر من النساء يتهمن أزواجهن السابقين باستغلالهن مادياً خلال الزواج واستيلائهم على أموالهن أو رواتبهن، في سلوك يمثل أحد الأسباب المتكررة للخلافات الزوجية بحسب واقع هذه الدعاوى (فودة، 2022).

كما أكدت الأستاذة الدكتورة موزة الغباش، أن من أبرز أسباب الطلاق توجه الشباب الإماراتي نحو الزواج من أجنبيات يعود إلى حالة الانفتاح التي فرضتها الحداثة والعولمة، وإلى سهولة حصول المواطن على أجنبية كونه يمتلك السلطة عليها والمال، وكذلك إلى سهولة التخلص منها بالطلاق، وأيضًا كون الأجنبية أكثر خضوعًا لرغبة الرجل المواطن وأوامره، على عكس الفتاة الإماراتية التي لا تعد من النوع الخاضع خاصة في ظل الحقوق التي حصلت عليها، الأمر الذي لا يجعل من الرجل السيد المطلق كما في الماضي (قنديل، 2012).

الآثار المترتبة للطلاق على النسيج الإماراتي:

على الرغم من أن الطلاق يبدو لنا قرارًا فرديًا لكنه يتأثر بالعوامل والظروف الإجتماعية المحيطة به، وقد وضع سوركين عالم الإجتماع الأمريكي تصنيفا تصوريا للمتغيرات التي تؤثر في أي ظاهرة من الظواهر الإجتماعية، ولا سيما الطلاق، حيث حدد سوركين المؤثرات أو التغيرات المؤذية لظاهرة الطلاق بأنها تغيرات ثقافية تتضمن اللغة والدين والمعايير والقيم والعادات والتقاليد والثقافة المادية كالأساليب التكنولوجية والتقنيات الحديثة، تغيرات نفسية مرتبطة بشخصية الإنسان كفرد وخاصة الإنفعالات والدوافع والغرائز، تغيرات إجتماعية تتمثل في التفاعلات والعلاقات البشرية المتبادلة بالإضافة إلى الإرتباطات السكنية والإقتصادية والسكنية والثقافية (أبو زنط، 2016).

علاقة المُسرّعات الحكومية حول ريادة المرأة وتمكينها في العمل بإرتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الإماراتي:

تلتزم دولة الإمارات التزاماً كاملاً بتعزيز حقوق المرأة، وذلك إنطلاقاً من إيمانها بأن تمكينها أمر أساسيا لتطوير مجتمع متقدم وحديث، وتشارك المرأة في دولة الإمارات على قدم المساواة في الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية. وقد أولت الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها في عام 1971م، أهمية كبيرة لتمكين المواطنين، ذكوراً وإناثاً على حد سواء. ويضمن دستور الدولة المساواة في الحقوق للجميع أمام القانون، وكذلك في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل (حقوق المرأة، البوابة الرسمية الإلكترونية لحكومة الإمارات).

ولكن خروج المرأة إلى ميدان العمل أدى إلى زيادة نسبة الطلاق، وزيادة مظاهر التفكك الأسري نتيجة لعدم تكيف العلاقات الأسرية وعدم تأقلمها للتغيير الذي طرأ على أدوار أعضاء الأسرة ومراكزهم، ففي أغلب الحالات لم يعد الطلاق يهم المرأة العاملة، حيث أصبحت أكثر إستقلالا من الناحية الإقتصادية، وتستطيع الإعتماد على دخلها لتحقيق متطلباتها (غرباوي، 2020).

ووفقا للإحصاءات، كانت أسرع حالة طلاق بين زوجين مقيمين، استغرق زواجهما 12 يوما. وسجلت حالة ثانية بعد 13 يوما، وثالثة بعد 14 يوما، وحالة بعد 16 يوما وحالة بعد 17 يوما، وحالة بعد 25 يوما. وفي المقابل شهد العام 2022 حالات طلاق بين زوجين غير إماراتيين، بعد سنوات طويلة من الزواج، إذ سجلت حالة طلاق لزوجين مقيمين بعد 36 سنة من الزواج، وحالة ثانية بعد 34 سنة زواج، وحالتان بعد 30 و31 سنة زواج، فضلاً عن تسجيل حالات طلاق عدة بعد أكثر من 20 سنة زواج (عابد، 2023).

وقد أثبت بعض الباحثون تأثير ساعات العمل الطويلة وخاصة لدى الإناث المتزوجات على تعرضهم للطلاق والإنفصال، لأسباب تعزى إلى صراعات مع أزواجهن حول الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال ورضا الزوج عن زوجته، مما يؤدي إلى الإكتئاب بسبب ضغوط المنزل والعمل والضغوط المالية التي تؤثر سلبا على إستقرار العلاقة الأسرية Kim, (Hyunil, 2019). فهناك علاقة عكسية بين زيادة ساعات العمل وبين الإستقرار والتماسك الأسري وإكمال العلاقة الزوجية (الطائي، 2019).

أبرز الحلول المقترحة والمبادرات الإماراتية الرامية لخفض معدل الطلاق في المجتمع الإماراتي أو للحد من تلك الظاهرة:

أضحت دولة الإمارات العربية المتحدة في طرح المبادرات والحلول بشأن تذليل الصعاب التي تواجهه المرأة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، للحد من ظاهرة الطلاق التي تمزق نسيج المجتمع الإماراتي، حيث قدمت الدولة العديد من البرامج الوطنية لإعادة الحياة الزوجية مرة أخرى بين المطلقين، وتشجيعهم على استئناف حياتهم الزوجية. فمن الضروري أن يكون هناك إصلاح لذات البين لوجود آثار كبيرة تقع على المجتمع بسبب الطلاق، ولابد من وجود لجان للصلح وإقناع المطلقين باستئناف حياتهم الزوجية.

وعلى الجانب الآخر تعد المسرعات الحكومية دافعا قويا في السباق المتواصل نحو ريادة المستقبل، بحكم قدرتها على إحداث الفارق من حيث تسريع وتيرة العمل والإنجاز، إلى درجة إمكانية تجاوز الأهداف في كثير من التحديات التي تصدت لها المسرعات، فإن قدرة المسرعات على تحقيق أفضل الإنجازات، لا سيما أن المسرعات المقبلة تركز على جودة حياة المرأة، وتسعى برؤى تشاركية لتحقيق أفضل الحلول والإنجازات في تقديم خدمات الاستشارات الزوجية والأسرية للمرأة المتزوجة، وخاصة في السنوات الأولى من الزواج (وكالة الانباء وئام، 2019).

منهجية الدراسة

وقد إعتمدت الدراسة على الشق الكيفي في المنهج الوصفي، حيث يقوم بوصف الظاهرة وتحليلها للوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها من خلال تحليل الإطار النظري لظاهرة الدراسة، وإستخلاص النتائج من عينة الدراسة لتعميمها (درويش، 2019)، بالإضافة إلى ذلك فقد إستعانت الدراسة بالمناهج الإستنباطي، والتحليلي، والإستقرائي، وبالرجوع إلى المصادر الفقهية الأصلية والمراجع الحديثة، والإشارة أيضا إلى الإختلاف بين الفقهاء في بعض مسائل الدراسة. وإعتمدت الدراسة في جمع المعلومات وإستخلاص النتائج على أداة (المقابلة) وهي أداة مهمة لجمع المعلومات في المنهج النوعي، وعن طريقها يتعرف الباحث العلمي على وجهات النظر ومشاعر وأفكار المبحوثين (أبو سمرة والطيطي، 2020)، وقد تم احتيار أسلوب (المقابلات الشبه منظمة)، وبالتالي قد تم إجراء المقابلات المنتظمة مع عينة الدراسة وحصر وتجميع المعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة، وبالتالي تحليل الإجابات من خلال المقارنة بين إجابات عينة الدراسة من شتى الفئات المحددة في البحث، بغرض التوصل إلى نتائج محددة تخص وجهات نظر أفراد العينة، ومن ثم عرض نتائج المقابلات على عدد من الأكاديمين المتخصصين لمراجعتها، ولتحديد مواطن الضعف

والتعمق أكثر في جمع البيانات. بطريقة تحليلية لكل تساؤل من أسئلة المقابلات، بناء على تساؤلات مشكلة البحث. وإشتملت متغيرات الدراسة على ما يلي :

- المتغير المستقل: المسرعات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- المتغير التابع: إرتفاع نسبة الطلاق في المجتمع الإماراتي.

وتتكون أفراد العينة الخاصة بالمقابلة في هذه الدراسة من عينة عمدية غير عشوائية تتألف من (10) أفراد من النساء الإماراتيات العاملات المطلقات في دولة الإمارات العربية المتحدة، اللائي تم اختيارهم بشكل متعمد بسبب أنهم الأقرب لموضوع الدراسة، وقد بلغت تساؤلات العينة (7) أسئلة، وهي من الأسئلة المفتوحة؛ حول الكشف عن أثر المسرعات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة في ارتفاع نسبة الطلاق بين العائلات الإماراتية، وقد تمت المقابلات في بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وهناك مجموعة مقابلات تمت بشكل فردي وأخرى تمت بصورة جماعية؛ حول الكشف عن أثر المسرعات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة في ارتفاع نسبة الطلاق بين العائلات الإماراتية، مما يلي:

1. البيانات الشخصية: (العمر – عدد الأبناء إن وجد – المؤهل العلمي – عدد سنوات الزواج – بداية عملكِ كانت قبل الزواج أم بعده – المسمى الوظيفي – طبيعة العمل – عدد سنوات الخبرة في العمل – عدد ساعات العمل)؟
2. من واقع تجربتك الشخصية، ما السبب الذي أدى إلى حدوث الطلاق، وتفكك العلاقة الزوجية؟
3. برأيك ما هي التأثيرات الإيجابية – لعمل المرأة في ظل للمسرعات الحكومية – على الحياة الإجتماعية والمهنية للمرأة العاملة؟
4. من منظورك الشخصي ما أهم التحديات الإجتماعية المرتبطة بضعف التماسك الأسري وعلاقتها بالطلاق؟
5. من منظورك الشخصي ما أهم التحديات النفسية المرتبطة بضعف التماسك الأسري وعلاقتها بالطلاق؟

6. من منظورك الشخصي ما أهم التحديات الإقتصادية المرتبطة بضعف التماسك الأسري وعلاقتها بالطلاق؟
7. برأيك، ما السبل التي يمكن أن تحد من مشاكل المرأة العاملة في بيت الزوجية؟

تحليل ونتائج رأي المبحوثين:

يتضح أن عينة الدراسة من المطلقات تتراوح أعمارهن بين سن (25 – 36) عاما، وقد تكون أسباب اندفاعهن للطلاق هو عدم قدرتهم على معالجة المشكلات الزوجية التي تواجههم وخصوصا أنهم في بداية زواجهم. ويتضح أن إرتفاع المستوى التعليمي سببا في رغبة المرأة في استقلالها في حياتها حتى لا تعرقلها القيود الأسرية في إستكمال مسيرتها المهنية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (البني والحوراني، 2019) حيث أظهرت النتائج ارتفاع مستوى تعليم المرأة الإماراتية. ووضحت نتائج الدراسة أن مدة الزواج تراوحت بين (عام ونصف إلى تسعة أعوام) مما يدل على أن الخلافات الزوجية تكون في السنوات الأولى حيث ما زال الزوجين في مرحلة التعارف على طبيعة شخصية الطرف الآخر، وربما يكون السبب في سوء التوافق بين الأزواج وعدم قدرتهم على تقبل بعضهم البعض. فتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبد الله، 2019)، حيث توصلت الدراسة إلى أن حالات الطلاق زادت وبشكل غير طبيعي في السنوات الأخيرة بسبب المعيشة والأوضاع الإقتصادية، وعدم التوافق الفكري والثقافي بين الزوجين. وزادت حدة وتيرة المسرعات الحكومية من قضاء وقت أطول في العمل مقارنة بالمنزل، مما أدى بها إلى الإستعانة بالمساعدة (المربية) لتقوم بأعمال المنزل وتتحمل مسؤولية الأبناء بدلا منها، مما يجعل المرأة العاملة تشعر بأنها غير قادرة على تلبية متطلبات المنزل، وأصبحت علاقاتها الإجتماعية محدودة بسبب العمل، وكذلك القاء زوجها اللوم

المستمر عليها بسبب غيابها عن المنزل. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (العنزي، 2022)، حيث أثر عملهن على تحقيق الإستقرار والتوازن بين دورها كإمرأة عاملة ودورها كزوجة داخل الأسرة، وأن بعض النساء يحتجن إلى مربية للأطفال والبعض الآخر يحاولن الموائمة بين إحتياجات المنزل وعملهن. كما تتفق دراسة (Kim and Seong, 2019) مع هذه النتيجة في أن الإناث اللاتي يعملن لأكثر من 60 ساعة أسبوعيا تغيرت حالتهم الإجماعية من متزوجات إلى مطلقات، وهن الأكثر عرضة لخطر الطلاق أو الإنفصال. وتبين أن أغلب المطلقات لديهن أبناء، مما يدل أن السبب الرئيسي في الطلاق هو الخلاف على مسؤوليات الأبناء، مما جعل بعضهن يتنصلن من هذه المسؤولية والتفرغ لعملهن مع التنازل عن الأبناء للزوج، والبعض الآخر كن يتمسكن بأبنائهن والتمسك بحق حضانة الأبناء واتجهن للطلاق بسبب رغبتهن في عدم تعريض أبنائهن للمشاكل التي قد تؤثر على الجانب النفسي للأبناء. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الفارس، 2021) في أنه كلما زاد عدد أطفالها زادت صعوبة التكيف مع التحديات التي تثير المشكلات الزوجية المؤدية للطلاق. وأظهرت نتائج الدراسة ان أثر عمل المرأة الإماراتية في ظل المسرعات الحكومية على زيادة مظاهر التفكك الأسري، وزيادة نسبة الطلاق، لعدم تكيف العلاقات الأسرية وعدم تأقلمها للتغير الذي طرأ على أدوار أعضاء الاسرة وعلى مراكزهم. فلم يعد الطلاق يهم المرأة العاملة ولا يشكل أية عقبة تجاهها كما كان في السابق، حيث أصبحت الزوجات أكثر إستقلالا من الناحية الإقتصادية، وتستطيع الإعتماد على دخلها لتحقيق إحتياجاتها. تتفق مع هذه النتيجة دراسة (Murat, 2020) أن هناك علاقة إيجابية بين عدد المطلقات وعدد النساء العاملات المطلقات. ونتيجة لإندماج المرأة في العمل أثناء المسرعات الحكومية تغير الأساس الإقتصادي للأسرة فترتب عليه تغير مركز الزوجة في الأسرة، حيث صاحب خروجها للعمل تكشف لها قدراتها وقدرات الرجل وأنها تتساوى معه في القدرات والمهارات بل يمكن أن تتفوق عليه في مجالات بعينها، مما أدى إلى ميل النساء إلى الإستقلال دون التقيد بزوج أو أطفال لتتيح لنفسها الفرصة في اكتساب المزيد من المهارات والخبرات وتحقيق النضج الإجتماعي والنفسي مما

أدى بدوره إلى الإرتفاع البطيء في مؤشرات الإنجاب في المجتمع الإماراتي. وتتفق مع هذه النتيجة مع دراسة (المحرزي، 2020)، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن التغير في المفاهيم الاجتماعية والعادات وكذلك في قانون الأحوال الشخصية يحتاج الى وقت وجهد كبيرين، فالنساء يشعرن باجحاف هذه العادات والقوانين لحقوقهن الاجتماعية، والرجال يشعرون بالتهديد من هذه الفكرة "فكرة التغيير" لأنهم يعتبرون ذلك إعتداء على حقوقهم التي منحها المجتمع والدين وثقافة التنشة الاجتماعية لهم. وبات نجاح المرأة العاملة في ظل المسرعات الحكومية ينجم عنه مشكلات أسرية مختلفة ناتج عن خروج الزوجة وخاصة الأم من المنزل للعمل، وهذه المشكلات تنعكس على الأبناء والزوج مما يؤثر على الإستقرار الأسري وتعتبر الأسرة نظام أساسي عام يعتمد على أن وجودها عامل مهم في بقاء المجتمع واستمراره، كما أن الأسرة تمد المجتمع بالأعضاء الجدد للقيام بأدوارهم في النظم الإجتماعية الأخرى، وعليه فإن المطلوب منها أن تكون قادرة على التوازن بين واجباتها الأسرية وعملها خارج البيت، حتى لا يهتز استقرار الأسرة. تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الطائي، 2018)، في وجود مشاكل أسرية خاصة فيما يتعلق في ضعف العلاقات الأسرية بسبب تأخر المرأة في ساعات العمل الطويلة والصعوبة في المناوبة الليلية وعدم وجود جدول زمني مما يقلل من قدرة المرأة في القيام بمسؤولياتها تجاه الأسرة، وأكدت النتائج أن المشكلات الأسرية هي المشكلات الأكثر إنتشارا لدى النساء العاملات في الشرطة النسائية. والزوجة الأم العاملة في ظل المسرعات الحكومية تعتبر المحرك الرئيسي للأسرة، وبالتالي يؤدي خروجها للعمل يفرض عليها مسؤوليتين، الأولى هي تربية الأبناء وإدارة شؤون المنزل، أما المسؤولية الثانية تتمثل في القيام بواجباتها المهنية تجاه وظيفتها، وتزيد صعوبة هذه المسؤوليات في عدم قدرتها على التكيف مع التحديات التي تواجهها. وتتفق هذه الدراسة (مع دراسة الفارس، 2021) أن المرأة العاملة تعاني من الصعوبات في التكيف أثناء تأديتها عدة أدوار إجتماعية، وتزداد الصعوبة على التكيف، كلما زادت ساعات العمل خارج المنزل وتخف كلما قلت وكلما فهم الرجل لأدوار زوجته العاملة وتعاون معها للتكيف. كما أن زيادة قدرة المرأة على الكسب

هي نتيجة لارتفاع معدلات الطلاق، وبالتالي تميل المرأة إلى زيادة الإستثمار في الخبرة العلمية للحصول على أجر عالي. وبالتالي أن مشاركة الإناث في سوق العمل منحت الاستقلال المالي لملايين النساء وشجعتهن على الانفصال بدون تردد وانخفضت عندها الرغبة في التضحية والصبر على العلاقة الزوجية وتنصلت منها سريعًا. تتعارض هذه النتيجة مع (دراسة الفارس، 2021) أنه كلما ارتفع المستوى التعلمي للمرأة تقل الصعوبات التي قد تواجهها. أظهرت النتائج أن النساء اللاتي حصلن على ترقيات كن أكثر عرضة للطلاق مقارنة بزملائهن الأقل في الدرجة الوظيفية، وعليه اتضح أن الاستثمار في عمل المرأة يزيد رغبتها في العمل ويحد من رغبتها في الزواج مرة أخرى. وايضاً عدم قناعة الزوج بعمل زوجته أو غيرته المستمرة على زوجته، والمعانات النفسية للزوج وتوتره النفسي بسبب تداخل الأدوار والمسؤوليات كل هذه الأثار تؤدي إلى توتر العلاقة الزوجية، ويعيش الزوجان في صراع مستمر يؤدي إلى إستحالة ستمرار الحياة الزوجية والطلاق. فتتفق دراسة (المحرزي، 2020) حيث توصلت الدراسة إلى أن التغير في المفاهيم الاجتماعية والعادات وكذلك في قانون الأحوال الشخصية يحتاج الى وقت وجهد كبيرين، فالنساء يشعرن باجحاف هذه العادات والقوانين لحقوقهن الاجتماعية، والرجال يشعرون بالتهديد من هذه الفكرة "فكرة التغيير" لأنهم يعتبرون ذلك إعتداء على حقوقهم التي منحها المجتمع والدين وثقافة التنشة الاجتماعية لهم. وأخيراً تدخلات الأهل بسبب عمل الزوجة من أهم التحديات الإجتماعية التي تواجهها المرأة العاملة والذي يؤدي بدوره إلى إثارة المشاكل الزوجية، وبالتالي فإن إبتعاد الأهل من كلا الطرفين في حياة الأسر الحديثة حتى تأخذ وضعها الطبيعي والإستقرار الممكن الذي يؤدي إلى السير وفق منهج حاص يختاره الزوجان بعيدا عن سيطرة أهل الزوجة أو أهل الزوج، لأن ذلك يسبب الكثير من المشاكل التي تؤدي إلى الطلاق.

التوصيات:

- أهمية دراسة التحديات (المجتمعية والنفسية والإقتصادية) المسببة لزيادة حالات الطلاق، ووضع الحلول لها، فضلاً عن ضرورة تكاتف مؤسسات الدولة كافة، خصوصاً وسائل الإعلام المختلفة، للتعاون معاً في توعية أفراد المجتمع بالآثار السلبية للطلاق، سواء على الأبناء أو الأسرة أو المجتمع بوجه عام.
- ضرورة إعادة النظر في تقديم محفزات للمرأة العاملة، نظرا لأن أحد أهم مسببات الطلاق الانشغال في العمل، مثل خفض مدة الخدمة الوظيفية، وخفض سن التقاعد للمرأة المتزوجة العاملة، خصوصاً عندما تكون معيلة لأطفال، خفض إجراءات التقاعد التي تدفع الزوجة إلى مواصلة العمل لمدة 20 عاماً.
- منح المرأة الغير عاملة المكافآت التحفيزية، لتشجيعها على مواصلة دورها الحيوي والمهم على صعيد تربية الأبناء مما يحقق الاستقرار الأسري.
- أهمية توفير المنظمات والمؤسسات والهيئات وأماكن العمل للبرامج والكتيبات الإرشادية الثقافية التدريبية للمرأة العاملة للتعامل مع ظروف خروجها للعمل، حتى توازن بين دورها في المنزل والعمل على حد سواء، مما يسهم في استقرار أسرتها.

شكر وتقدير:

يتقدم الباحثون بالشكر والتقدير لكلية الشرية والقانون بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية، على دعمها الدائم للباحثين في سبيل التطوير المعرفي، ولإعطائها بيئة مواتية لإجراء وبناء فكرة هذا المقال، والشكر موصول لمشرفي ولجميع أعضاء هيئة التدريس من أساتذة ودكاترة وموظفين.

تضارب المصالح:

يعلن الباحث بعدم وجود تنافس في المصـــالح المالية أو الشـــخصـــية أو غيرها فيما تتعلق بكتابة هذا المقال.

مساهمات الباحثين:

صممت (الباحثة حصة أحمد جمعه البلوشي وبأشراف الدكتور أحمد وفاق بن مختار) هذه الدراسة والتي تحمل عنوان: أثر المسرعات الحكومية في ارتفاع نسبة الطلاق بدولة الإمارات العربية المتحدة، وجمعت لها بعض من الدراسات الأبحاث السابقة لكتابة هذا المقال، وبالله التوفيق.

المراجع:

Kim, Hyunil, and Seong Suh, Byung, (2019), *The association between long working hours and marital status change: middle-aged and educated Korean in 2014–2015*, National library of Medicine, National Center for Biotechnology Information, doi: 10.35371/aoem.2019.31.e3

Murat, Osman, (2020), *The Relationship between Women's Employment and Divorce: An Empirical Analysis on Turkey*, International Journal of Economics and Innovation, 6 (1) 2020, 143-155

أبو زنط، مهتاب أحمد إسماعيل، (2016)، الطلاق أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات دراسة ميدانية في محافظة نابلس، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، ص 32

أبو سمرة، محمود أحمد، والطيطي، محمد عبد الإله (2020)، مناهج البحث العلمي من التبيين إلى التمكين، عمان: دار اليازوري العلمية، ص 115.

أجندة التنمية المستدامة 2030، اهداف التنمية المستدامة، (2015)، الإمارات العربية المتحدة.

الإمارات اليوم، (سبتمبر – 2017)، المسرعات الحكومية تحقق نتائج تتجاوز المستهدفات في دورتها الثانية، تم الإطلاع على الموقع: https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2017-09-25-1.1029822

البني، شذا صادق خالد، والحوراني، محمد عبد الكريم، (2019)، عمل المرأة الإماراتية وأثره في الاستقرار الأسري: دراسة مقارنة بين عينتين من النساء العاملات وغير العاملات، مجلة الآداب، مج 2019، ع (130)، 635 – 666.

البوابة الرسمية الإلكترونية لوزارة شؤون مجلس الوزراء، الأنشطة الرئيسية، المسرعات الحكومية.

حسن، نوف نشمي، (2017)، تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية، فلسطين: مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المركز القومي للبحوث، المجلد (1)، العدد (3)، سبتمبر، ص 72.

حقوق المرأة، البوابة الرسمية الإلكترونية لحكومة الإمارات.

الخطيب، باسل، (نوفمبر -2202)، تفاديا للإحتراق النفسي كيف يوازن الموظف بين العمل والحياة، سكاي نيوز، أبو ظبي، تم الإطلاع على الموقع: https://www.skynewsarabia.com/world/1567805-%D8%AA%D

درويش، محمود أحمد، (2019)، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مصر: مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، ص 121

الدلجاوي، أحمد عبد الصبور، (2020)، التمكين الإقتصادي للمرأة الإماراتية: الواقع واستشراف المستقبل، الإمارات العربية المتحدة: مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، ج (17)، ع (1)، يونيو، 165 – 206، ص 168.

دليل اعداد قادة المستقبل، مبادرات محمد بن راشد للإدارة الحكومية، ص8

السيد، إبراهيم جابر، (2015)، التفكك الأسري الأسباب والمشكلات وطرق علاجها، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ص 100

الطائي، آلاء عبد الله، (2019)، المشكلات التي تواجه العاملات في الشرطة النسائية دراسة ميدانية إمارة الشارقة، مجلة جامعة الشارقة للعولم الإنسانية والإجتماعية، مجلة جامعة الشارقة دورة علمية محكمة، مج (16)، ع (1)، يونيو. ص 228.

عابد، أحمد. (يناير – 2023)، تسجيل أسرع طلاق بين زوجين مقيمين في الدولة العام الماضي، الموقع الإلكتروني الامارات اليوم، تم الإطلاع على الموقع الإلكتروني:-https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2023-01-28-1.1712826

عبد الله، سلمان، (2019)، "ارتفاع نسبة الطلاق في الخليج دراسة فقهية تحليلية"، ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، مج(2)، ع(2)، ص ص 175 – 169.

العنزي، هياء علي طوقان، (2022)، عمل المرأة السعودية في القطاع العسكري وأثره على الإستقرار الأسري، دراسة تطبيقية على النساء العاملات في الجوازات في محافظة الخفجي، مجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، مج (38)، ع (6)، ج(2)، يونيو، 95 -116.

غرباوي، فاطمة أحمد. (2020)، الطلاق العاطفي بين الزوجين من منظور الزوجة في الأسرة الإماراتية، بحث منشور، الشارقة: مجلة الآداب، قسم علم الإجتماع، ع (133). ص 467

الفارس، محمد سليمان، (2021)، تعدد أدوار المرأة العاملة ومدى قدرتها على التكيف: دراسة ميدانية في مديرية زراعة الغاب – حماه، المجلة الأكاديمية للبحوث والدراسات، مجلة العلوم التربوية والإجتماعية، المجلد (1)، العدد (4)، (1 – 19).

فودة، محمد، (نوفمبر – 2022)، رجال يستغلون زوجاتهم ماليا ونساء يرفضن الإسهام في نفقات المنزل، صحيفة الإمارات اليوم، تم الإطلاع على الموقع: https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2022-11-02-1.1684041

قنديل، أحمد، (إبريل – 2012)، أكاديميون: الطلاق في الإمارات مشكلة وطنية كبيرة، تم الإطلاع على الموقع الإلكتروني: https://elaph.com/amp/Web/news/2012/4/731606.html

الكربي، نورة ناصر، (2017م)، الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الإماراتية وريادتها: بين الواقع وإستشراف المستقبل، الإمارات: جمعية الاجتماعيين في الشارقة، مج(34)، ع 135، صص 113 – 142، ص 115

المحرزي، خليفة (2020)، دراسة ميدانية عن الطلاق وآثاره على المطلقة، دراسات المجلس الإستشاري الأسري، الإمارات العربية المتحدة.

مركز الإحصاء، هو المصدر الرسمي للبيانات الإحصائية على مستوى الإمارات العربية المتحدة.

مؤسسة دبي المستقبل، (يوليو – 2016)، مؤسسة دبي للمستقبل تطلق برنامج تسريع الأعمال الحكومي الأكبر على مستوى العالم، دبي، تم الإطلاع على الموقع الإلكتروني: https://www.dubaifuture.ae/ar/insights/dubai-unveils-dubai-future-accelerators/

موسى، أحمد (2022)، "الشيخ زايد إهتمامه بشؤون الزواج"، الإمارات العربية المتحدة: الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، س 48، ع (656)، ص ص 10-11

النقبي، فاطمة أحمد عبد المغني، (2008)، الطلاق وإثره على الأمن النفسي للأبناء في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، اليمن: الجامعة اليمنية، كلية اللغات والآداب والتربية، ص 11

وام، (يوليو – 2019)، "هارفرد" توثق تجربة المسرعات الحكومية في الإمارات، تم الإطلاع على موقع: https://24.ae/article/515551/-%D9%87%D8%A7%D8%B1%D9%81%D8%B1%D8%AF

وام، (يوليو – 2019)، إطلاق دفعة جديدة من المسرعات الحكومية بالشراكة مع الاتحاد النسائي العام، تم الإطلاع على الموقع: http://wam.ae/ar/details/1395302773854

Al–Maṣādir wa–al–marāji‘ :

Kim, Hyunil, and Seong Suh, Byung, (2019), *The association between long working hours and marital status change: middle-aged and educated Korean in 2014–2015*, National library of Medicine, National Center for Biotechnology Information, doi: 10.35371/aoem.2019.31.e3

Murat, Osman, (2020), *The Relationship between Women's Employment and Divorce: An Empirical Analysis on Turkey*, International Journal of Economics and Innovation, 6 (1) 2020, 143-155

Abū znṭ, mhtāb Aḥmad Ismā‘īl, (2016), *al-ṭalāq asbābuhu wa-natā'ijuh min wijhat naẓar al-muṭallaqāt dirāsah maydānīyah fī Muḥāfaẓat Nābulus*, Risālat mājistīr, Filasṭīn : Jāmi‘at al-Najāḥ al-Waṭanīyah, Ṣ 32

Abū Samrah, Maḥmūd Aḥmad, wālṭyṭy, Muḥammad ‘Abd al-Ilāh (2020), *Manāhij al-Baḥth al-‘Ilmī min al-Tabyīn ilá al-tamkīn, ‘umān* : Dār al-Yāzūrī al-‘Ilmīyah, Ṣ 115.

Ajindat al-tanmiyah al-mustadāmah 2030, *ahdāf al-tanmiyah al-mustadāmah*, (2015), al-Imārāt al-‘Arabīyah al-Muttaḥidah.

al-Imārāt al-yawm, (Sibtambir – 2017), almsr‘āt al-ḥukūmīyah taḥqiq natā'ij ttjāwz almsthdfāt fī dwrthā al-thāniyah, tamma al-iṭṭilā‘ ‘alá al-mawqi‘: https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2017-09-25-1.1029822

al-Bunnī, Shadhā Ṣādiq Khālid, wālḥwrāny, Muḥammad ‘Abd al-Karīm, (2019*), ‘amal al-mar'ah al-Imārātīyah wa-atharuhu fī al-istiqrār al-usarī : dirāsah muqāranah bayna ‘yntyn min al-nisā' al-‘āmilāt wa-ghayr al-‘āmilāt*, Majallat al-Ādāb, Majj 2019, ‘A (130), 635 – 666.

al-Bawwābah al-Rasmīyah al-iliktrūnīyah li-Wizārat Shu'ūn Majlis al-Wuzarā', al-anshiṭah al-ra'īsīyah, almsr‘āt al-ḥukūmīyah.

Ḥasan, Nawf Nashamī, (2017), *taḥaddiyāt Tamkīn al-mar'ah al-Kuwaytīyah fī ḍaw' al-taghayyurāt al-siyāsīyah al-ḥālīyah, Filasṭīn* : Majallat al-‘Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā‘īyah, al-Markaz al-Qawmī lil-Buḥūth, al-mujallad (1), al-‘adad (3), Sibtambir, Ṣ 72.

Ḥuqūq al-mar'ah, al-bawwābah al-Rasmīyah al-iliktrūnīyah li-Ḥukūmat al-Imārāt.

al-Khaṭīb, Bāsil, (Nūfimbir-2202), *tafādiyā lil'ḥtrāq al-nafsī Kayfa yuwāzin al-muwaẓẓaf bayna al-'amal wa-al-ḥayāh*, skāy nywz, Abū Ẓaby, tamma al-iṭṭilā' 'alá al-mawqi' :https://www.skynewsarabia.com/world/1567805-%D8%AA%D

Darwīsh, Maḥmūd Aḥmad, (2019), *Manāhij al-Baḥth fī al-'Ulūm al-Insānīyah, Miṣr* : Mu'assasat al-ummah al-'Arabīyah lil-Nashr wa-al-Tawzī', Ṣ 121

Aldljāwy, Aḥmad 'Abd al-Ṣabūr, (2020), *al-tamkīn al-iqtiṣādī lil-mar'ah al-Imārātīyah* : al-wāqi' wa-istishrāf al-mustaqbal, al-Imārāt al-'Arabīyah al-Muttaḥidah : Majallat Jāmi'at al-Shāriqah lil-'Ulūm al-qānūnīyah, J (17), 'A (1), Yūniyū, 165 – 206, Ṣ 168.

Dalīl i'dād qādat al-mustaqbal, Mubādarāt Muḥammad ibn Rāshid lil-Idārah al-ḥukūmīyah, ṣ8

al-Sayyid, Ibrāhīm Jābir, (2015), *al-tafakkuk al-usarī al-asbāb wa-al-mushkilāt wa-ṭuruq 'ilājihā,* al-Iskandarīyah : Dār al-Ta'līm al-Jāmi'ī, Ṣ 100

al-Ṭā'ī, Ālā' 'Abd Allāh, (2019), *al-mushkilāt allatī tuwājihu al-'āmilāt fī al-Shurṭah al-nisā'īyah dirāsah maydānīyah Imārat al-Shāriqah*, Majallat Jāmi'at al-Shāriqah ll'wlm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā'īyah, Majallat Jāmi'at al-Shāriqah Dawrat 'ilmīyah Maḥkamat, Majj (16), 'A (1), Yūniyū. Ṣ 228.

'Ābid, Aḥmad. (Yanāyir – 2023), *Tasjīl Asra' Ṭalāq bayna zwjyn mqymyn fī al-dawlah al-'āmm al-māḍī,* al-mawqi' al-iliktrūnī al-Imārāt al-yawm, tamma al-iṭṭilā' 'alá al-mawqi' al-iliktrūnī :https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2023-01-28-1.1712826.

'Abd Allāh, Salmān, (2019), "*irtfā' nisbat al-ṭalāq fī al-Khalīj dirāsah fiqhīyah taḥlīlīyah*", Mālīziyā : al-Jāmi'ah al-Islāmīyah al-'Ālamīyah, Majj (2), 'A (2), Ṣ Ṣ 175 – 169.

al-'Anzī, hyā' 'Alī Ṭūqān, (2022), *'amal al-mar'ah al-Sa'ūdīyah fī al-qiṭā' al-'Askarī wa-atharuhu 'alá al-istiqrār al-usarī, dirāsah taṭbīqīyah 'alá al-nisā' al-'āmilāt fī aljwāzāt fī Muḥāfaẓat alkhufjy,* Majallat al-'Ilmīyah li-Kullīyat al-Tarbiyah, Jāmi'at Asyūṭ, Majj (38), 'A (6), J (2), Yūniyū, 95-116.

Gharbāwī, Fāṭimah Aḥmad. (2020), *al-ṭalāq al-'āṭifī bayna al-zawjayn min manẓūr al-zawjah fī al-usrah al-Imārātīyah*, baḥth manshūr, al-Shāriqah : Majallat al-Ādāb, Qism 'ilm al-ijtimā', 'A (133). Ṣ 467

al-Fāris, Muḥammad Sulaymān, (2021), *Ta'addud adwār al-mar'ah al-'āmilah wa-madá qdrthā 'alá al-takayyuf : dirāsah maydānīyah fī Mudīrīyat Zirā'at al-Ghāb* – Ḥamāh, al-Majallah al-Akādīmīyah lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt, Majallat al-'Ulūm al-Tarbawīyah wa-al-Ijtimā'īyah, al-mujallad (1), al-'adad (4.(19 – 1) ,(

Fawdah, Muḥammad, (Nūfimbir – 2022), *rijāl ystghlwn zwjāthm mālyā wa-nisā' yrfḍn al-Is'hām fī nafaqāt al-manzil*, Ṣaḥīfat al-Imārāt al-yawm, tamma al-iṭṭilā' 'alá al-mawqi' : https : / / www. emaratalyoum. com / local-section / other / 2022-11-02-1. 1684041

Qandīl, Aḥmad, (Ibrīl-2012), *Akādīmīyūn : al-ṭalāq fī al-Imārāt Mushkilat waṭanīyah kabīrah*, tamma al-iṭṭilā' 'alá al-mawqi' al-iliktrūnī : https : / / elaph. com / amp / Web / news / 2012/4 / 731606. html

Alkrby, Nūrah Nāṣir, (2017), *al-Istirātījīyah al-Waṭanīyah ltmkyn al-mar'ah al-Imārātīyah wryādthā : bayna al-wāqi' wa-istishrāf al-mustaqbal*, al-Imārāt : Jam'īyat al-Ijtimā'īyīn fī al-Shāriqah, Majj (34), 'A 135, ṣṣ 113 – 142, Ṣ 115

al-Miḥrizī, Khalīfah (2020), *dirāsah maydānīyah 'an al-ṭalāq wa-āthāruh 'alá al-muṭlaqah, Dirāsāt al-Majlis al'instshāry al-usarī,* al-Imārāt al-'Arabīyah al-Muttaḥidah.

Markaz al-Iḥṣā', huwa al-maṣdar al-rasmī llbyānāt al-iḥṣā'īyah 'alá mustawá al-Imārāt al-'Arabīyah al-Muttaḥidah.

Mu'assasat Dubayy al-mustaqbal, (Yūliyū – 2016), *Mu'assasat Dubayy lil-mustaqbal ṭṭlq Barnāmaj tsry' al-A'māl al-ḥukūmī al-akbar 'alá mustawá al-'ālam*, Dubayy, tamma al-iṭṭilā' 'alá al-mawqi' al-iliktrūnī : https : / / www. dubaifuture. ae / ar / insights / dubai-unveils-dubai-future-accelerators/

Mūsá, Aḥmad (2022), *"al-Shaykh Zāyid ihtmāmh bi-shu'ūn al-zawāj*", al-Imārāt al-'Arabīyah al-Muttaḥidah : al-Hay'ah al-'Āmmah lil-Shu'ūn al-Islāmīyah wa-al-Awqāf, S 48, 'A (656), Ṣ Ṣ 10-11

al-Naqabī, Fāṭimah Aḥmad 'Abd al-Mughnī, (2008), *al-ṭalāq w'thrh 'alá al-amn al-nafsī ll'bnā' fī Imārat al-Shāriqah bi-Dawlat al-Imārāt al-'Arabīyah al-Muttaḥidah*, al-Yaman : al-Jāmi'ah al-Yamanīyah, Kullīyat al-lughāt wa-al-Ādāb wa-al-tarbiyah, Ṣ 11

Wām, (Yūliyū – 2019), *"Hārfard" tawaththuqu tajribat almsr'āt al-ḥukūmīyah fī al-Imārāt*, tamma al-iṭṭilā' 'alá Mawqi' : https : / / 24. ae / article / 515551 / - % D9 % 87 % D8 % A7 % D8 % B1 % D9 % 81 % D8 % B1 % D8 % AF

Wām, (Yūliyū – 2019), *iṭlāq df'h jadīdah min almsr'āt al-ḥukūmīyah bālshrākh ma'a al-Ittiḥād al-nisā'ī al-'āmm*, tamma al-iṭṭilā' 'alá al-mawqi' : http : / / wam. ae / ar / details / 1395302773854